من ثنائية القومي والوطني لثنائية الاسلامي والوطني:

نحو «توطين» الاسلام السياسي

د. ابراهيم ابراش*

■ في اوج المد القومي العربي في الربع الثالث من القرن الماضي، كانت فكرة الوحدة العربية فكرة تحظى بقبول شعبي عارم وتشكل حالة ضاغطة على الانظمة العربية لتتجاوب مع الفكرة بتجاوز المنطق القطري الى رحابة العمل القومي الوحدوي. الاحساس بوحدة الانتماء والمصير والادراك بالمخاطر المحدقة بالامة العربية كانت عوامل تجعل من مطلب الوحدة العربية ضرورة قومية بل حياتية، ومع ذلك وبالرغم من ان الجماهير الشعبية والنخب والانظمة كانت تتحدث عن الوحدة وضرورة تحقيقها، الا ان الايمان بالوحدة والسعي الصادق لتحقيقها لم يكونا عاملا مشتركا بين الجميع.

وكما يقول المثل (ليس كل ما يلمع ذهب) فلم يكن كل من يتحدث عن القومية والوحدة العربية قوميا ووحدويا، صحيح، ان الجماهير كانت تؤمن بالوحدة وراغبة فيها لاعتبارات متعددة ولكنها كانت تفتقر لآليات تحقيقها بوسائل شعبية، وكانت تتطلع للنخبة لتجسد لها تطلعاتها واقعا، ومن هنا نلاحظ كيف كانت الجماهير تلتف حول كل زعيم او حزب يرفع رايات الوحدة العربية، تمنحه ثقتها وتتبنى مواقفه وسياساته حتى وان كانت متعارضة مع سياسات حكامهم، هذا ما كان مع جمال عبد الناصر وصدام حسين في بعض مراحل حكمه ومع حركة القوميين العرب وحزب البعث قبل ان تصادر السلطة الفكرة.

المشكلة لم تكن بالجماهير ولكن بالنخبة التي رفعت رايات الوحدة العربية ونصّبت نفسها ناطقة باسم الامة العربية، بعض النخب القومية كانت منتمية حزبيا وفكريا للفكر القومي الوحدوي ولكن لم يكن لديها استعداد للتضحية في سبيل تحققها، حيث كانت خلفيتها واصولها الطبقية او مواقعها الرسمية في الحكم تشدها نحو مصالحها الضيقة على حساب مصلحة الامة، وكان حالها كحالة الشخص المصاب بالشيزوفرينيا او ازدواجية الشخصية، ومن هنا كانت خطورتها على المشروع القومي الوحدوي اكبر من خطورة الشعوبيين واعداء الوحدة العربية. وشريحة اخرى من(القوميين) سايروا الحس الشعبي الجارف برفع الشعارات القومية والوحدوية ولكنهم في العمق كانوا يعملون كل ما من شأنه افشال كل مسعى وحدوي بل وضرب القوى الوحدوية والتضييق عليها بطرق غير مباشرة.

بين ليلة وضحاها، كان يُعلن عن تشكيل دولة الوحدة، يجتمع زعيمان او ثلاثة وفجاة يعلنون عن قيام دولة الوحدة، وحدة بين جمهوريات ووحدة انظمة ملكية ووحدة جمهوريات وعروش، تقوم دولة الوحدة لسنة او سنتين ثم تفشل او توءد يوم قيامها، حتى التكتلات، كاتحاد المغرب العربي واتحاد المشرق العربي، كلها فشلت او بقيت في غرف الانعاش منذ يوم مولدها.

لا شك ان الدول الطامعة بخيرات المنطقة وبموقعها الاستراتيجي ـ الغرب الاستعماري واسرائيل ودول اقليمية – كانت من اهم معيقات الوحدة العربية، الا ان غياب الايمان بالوحدة وغياب وحدة الموقف على الأسس الايديولوجية والسياسية والاقتصادية التي ستقوم عليها دولة الوحدة كان السبب الاهم في تعثر التجارب الوحدوية، غالبية التجارب الوحدوية كانت تقوم فقط لمجاراة الجماهير دون ايمان من الانظمة او الاعداد الحقيقي للوحدة، كانت الانظمة تعلن عن قيام دول الوحدة وهي تعرف بانها ستفشل ولكنها كانت تريد ان تقول للجماهير لقد سعينا من اجل الوحدة ولكن الطرف الآخر هو السبب في فشلها، كان كل نظام يُحَمل شريكه في التجربة مسؤولية الفشل متهما اياه بالتبعية للخارج او خضوعه لمحاور خارجية او تغليبه مصلحة النظام او الحزب الحاكم على المصلحة القومية، وكانت النتيجة ان يئست الجماهير من فكرة الوحدة وابتذلت كلمة الوحدة العربية حتى لم يعد احد اليوم يتحدث عن الوحدة العربية.

لم يكن الخلل بطبيعة الحال بالوحدة فكرة وهدفا، فهي فكرة نبيلة، ولكن الخلل كان في ادواتها من احزاب وانظمة، لان الوحدة القومية تعني البحث عن/ والاتفاق على القواسم المشتركة التي تحقق المصلحة القومية للأمة، والقواسم المشتركة تعني تنازلات متبادلة من الانظمة، اي تغليب المصلحة القومية على حساب مصلحة النخب الحاكمة.كان الفشل امرا حتميا لعدم الاتفاق على الثوابت والمواقف قبل تحقيق الوحدة، والنتيجة، لا الوحدة العربية تحققت ولا المصلحة القطرية والتي نعتوها بالمصلحة الوطنية تحققت، النخب الحاكمة بما فيها النخب القومية، كانت المستفيد الوحيد، واليوم تدفع الامة العربية ثمن فشل التجارب الوحدوية وتراجع الفكر القومي، والثمن الابهظ هو ان الوحدة الوطنية اصبحت مهددة، بمعنى ان المسار الوحدوي اصبح يسير بشكل معكوس، فمن وحدة المجزأ الى تجزئة المجزأ.

لقد ضخم البعض من حالة التعارض بين المصلحة القطرية (الوطنية) والمصلحة القومية العربية، وان كان اعداء الوحدة العربية هم اكثر المروجين لوجود هذا التناقض والمغذين له فكريا وماديا من خلال خلق نخبة راسمالية محلية مرتبطة مباشرة بالمركز الراسمالي بدلا من ارتباطها بسوق عربية ومجالات استثمارية داخل الوطن العربي، ومن خلال خلق نخبة فكرية ثقافية تدافع عن ثقافات فرعية ومضادة في مواجهة الثقافة القومية العربية...، الا ان انظمة وحركات كانت ترفع رايات الفكر القومي الوحدوي، ساهمت ـ عن قصد او دون قصد–في تعزيز التوجه القُطري الانفصالي وبالتالي خلق حالة موهومة من التعارض بين التوجه القومي الوحدوي والعمل القُطري (الوطني).

نعم، لقد ساهمت انظمة ترفع رايات القومية ومن يسندها من حركات سياسية، في ترسيخ المنطق القطري الاقليمي ـ ولا نقول الوطني ـ على حساب التوجه القومي، فانظمة دكتاتورية استبدادية تقمع الجماهير وتحد من الحريات لا يمكنها الا ان تؤسس لنظام طائفي او فئوي يتعارض مع تطلعات الغالبية الشعبية، حتى وان رفعت هذه الانظمة شعارات قومية ووحدوية وثورية. قد يحظى النظام بشعبية واسعة في سنواته الاولى، حيث تكون الجماهير منتشية بالثورة وشعاراتها ومتشوقة للعمل القومي والوطني الجاد الذي نادى به النظام الجديد، ولكن مع مرور الوقت وكنتيجة حتمية لميكانزمات عمل الانظمة الاستبدادية والعسكرية يخلق النظام زبانيته من منتفعين ومتسلقين، ويشكل هؤلاء مراكز نفوذ بل واصحاب قرار، يحجبون الحاكم عن الشعب، ويُقرب النظام فئات على حساب اخرى، تتوسع الهوة ما بين النظام (الثوري القومي الوحدوي) والجماهير، ، تتبلور شبكة مصالح متعارضة مع مصلحة القطاعات العريضة من الجماهير ومع ما كانت تتوق اليه، تبدأ الاحتجاجات والشكوك المتبادلة، تصادر الحريات وتتزايد السجون والمعتقلات، تروج مقولات المؤامرة الخ، فتخشى النخبة الحاكمة على مصالحها وتبحث عن مؤيدين وانصار من خارج من منحوها الولاء بداية على اسس ايديولوجية، فيكون هؤلاء الانصار الجدد من طائفة الحاكم او الاقلية الاثنية التي ينتمي اليها

ليخفي النظام (في هذه المرحلة لا يعد النظام هم القادة القوميون والثوريون الاوائل بل نخبة مصالح توظف مبادئ الثورة وشعبية الزعيم) المُنزل الذي آل اليه، فانه يضفي على شبكة علاقاته الضيقة اسم المصلحة الوطنية، وفي هذه الحالة يصبح مفهوم المصلحة الوطنية لا يعبر عن مصلحة الوطن ولا يعكس المصالح الحقيقية للمواطنين بل مصلحة الحاكم والنخبة، ويتم خلق مماهاة مزيفة بين مصلحة النظام والنخبة من جانب والمصلحة الوطنية من جانب ثان، وفي هذه المرحلة ايضا تتبلور بارياء من الحاكم وحزبه ومثقفيه منظومة الثوابت والمرجعيات (الوطنية).

مع تباعد الوحدة العربية فكرا وممارسة، تتحول القطرية من حالة مؤقتة الى حالة دائمة تاخذ اسم الوطن والوطنية، وهي حالة وفكرة تجذب اليها بقايا الانظمة والحركات القومية، فتدعمها سرا وتقوم بتكييفها حسب مصالحها، وتلعنها علنا. وحتى يحافظ النظام (القومي) على مصالحه المهددة من جيرانه ومنافسيه ومن معارضيه السياسيين، وحيث انه لا يستطيع التراجع عن شعاراته القومية والوحدوية، فانه يروج بان شروط الوحدة الحقيقية غير ناضجة او ان الآخرين لا يريدون الوحدة الخ. وعندما تكشف الجماهير الحقيقة فان النظام يتجه نحو مزيد من الاستبداد والانفصال ليس فقط عن الجماهير العربية التي وعدها بالوحدة بل ايضا عن الجماهير في اطار القطر الذي يحكمه.

وهكذا وخلال اربعة عقود انشغل العقل السياسي العربي بالعلاقة بين الوطنية والقومية، وهل من تناقض بينهما؟ ولماذا فشلت التجارب الوحدوية وتراجع الفكر القومي؟ ومن يملأ فراغ تراجع الفكر القومي الوحدوي وخصوصا مع فشل الدولة القطرية (الوطنية) في الحلول محل دولة الوحدة المنشودة في تحقيق التنمية والتحرير والحياة الكريمة؟

لا غرو بان القوى المعادية لوحدة الامة العربية ما زالت قائمة، ونقصد هنا تحديدا الولايات المتحدة واسرائيل وانظمة حكم ونخب سياسية عربية تخشى على وجودها ومصالحها ان تحققت الوحدة– بل ازدادت قوة وعدوانية لتوسع وتعمق مصالحها بالمنطقة. الا ان المشكلة لا تكمن بالمعيقات الخارجية فقط بل بالمعيقات الداخلية ايضا حتى داخل الحركة القومية العربية ذاتها كما اسلفنا، فهذه الاخيرة كانت منقسمة على ذاتها فمنها من كان بالسلطة كالناصرية في مصر وحزب البعث العربي الاشتراكي – في سورية والعراق ـ والقوميين في اليمن في بعض المراحل وظاهرة القذافي في ليبيا، وقوى قومية اخرى كانت خارج السلطة كحركة القوميين العرب، وكانت فكرة الوحدة وآليات تحققها تختلف ما بين قوميي السلطة والقوميين خارجها، بل داخل كل منها كانت خلافات، فلم يكن الحكم الناصري على توافق دائم مع البعث، وبعث العراق كان معاديا لبعث سورية، بل كان العداء بينهما اشد مما هو بين كل منهما والقوى غير القومية، وبصورة عامة لم تكن الادوات التنفيذية لفكرة الوحدة القومية لا موحدة ولا منسجمة، وبعضها لم يكن صادقا في رفعه لشعارات الوحدة، حيث ارتد بعضها عن الفكرة في اول مواجهة له مع الواقع.

وحيث ان الاوضاع العربية ازدادت تدهورا بحيث باتت اكثر سوءا عما كانت عليه عندما كان الفكر القومي يدغدغ مشاعر الجماهير، ليس ثمة قطر عربي يخلو من مشاكل اقتصادية او سياسية او اجتماعية، واخطر هذه المشاكل هو تفشي النعرات الطائفية والعرقية التي تهدد وحدة النسيج الاجتماعي والثقافي لكل قطر، وعودة الاستعمار مجددا للمنطقة سواء كان استعمارا مباشرا او غير مباشر وهذا الاخير اخطر من الاول...، لكل ومع ذلك، تجددت التطلعات الشعبية للملمة شمل الامة ومواجهة ما تعتبره تهديدا لوجودها وكينونتها، وعادت بعض مفردات الخطاب الوحدوي، ولكن هذه المرة على اساس ديني وليس قومي.

اذن مع تراجع الحركة القومية العربية ومع ازمة اليسار المتفاقمة ومع استمرار التوق لوحدة الامة والخروج من الواقع القطري المأزوم، راهنت الجماهير على خيارين، احدهما هو الخيار الديمقراطي، والثاني هو الخيار الاسلامي تحت شعار (الاسلام هو الحل). بالرغم من ان الديمقراطية يمكنها استيعاب كل التيارات والقوى السياسية من وطنية وقومية وعلمانية واسلامية، الا ان بعض تيارات الاسلام السياسي تعاملت بحذر مع النهج الديمقراطي وخصوصا بعد ان دخلت الولايات المتحدة الامريكية على الخط وسحبت البساط من تحت اقدام الديمقراطيين الوطنيين الحقيقيين، وعملت على خطف النضالات الديمقراطية الحقيقية لتضعها تحت عباءاتها، والقوى الاسلامية التي تعاملت مع الديمقراطية الرسمية اي الديمقراطية الموجهة من النظام لم تتخل عن ثوابتها ومرجعيتها الدينية مما جعل مشاركتها في العملية الانتخابية والديمقراطية لا تؤسس على قناعات راسخة بقدر ما هي غائية تهدف لتوظيف مساحة الحريات التي أُجبرت الانظمة على منحها للجمهور لتشرعن وجودها وتبعد عن نفسها تهمة الارهاب.

ومن هنا نلاحظ ان ما يسمى بالثوابت والمرجعيات الوطنية هي محل خلاف، فالمرجعية الفكرية اليوم لغالبية تيارات لاسلام السياسي هي الفكر الديني (قرآن وسنة واجتهادات السلف الصالح) والامة هي الامة الاسلامية والهوية هي الهوية الاسلامية والدولة هي دولة الخلافة الراشدة، واصبحت الثنائية التي تشغل الحقل السياسي العربي والاسلامي اليوم هي الاسلامي والوطني، مع تسطيح وتعويم كبير لمفهومي الاسلامي (الحركات الاسلامية) والوطني، بل يمكن القول بان ما يبدو على السطح من استقطاب بين المتنمين لكلا التيارين لا يستطيع ان يخفي الخلافات داخل كل تيار وهي خلافات قد تكون اوسع مما هي بين التيارين وبعضهما البعض.

وجدت قطاعات لا يستهان بها من الجماهير العربية في الاسلام الاطار الذي يمكن ان يمثل الجدار الاخير في مواجهة (الاعداء) والمرجعية المُوحدة لما هو مشترك بين الجماهير العربية والاسلامية، الا ان نفس المشكلة التي واجهت الحركة الوحدوية القومية تواجه اليوم فكرة الوحدة الاسلامية، فوحدة المرجعية الدينية–حتى هذه عليها خلاف– لا تعني وحدة المرجعية السياسية للمسلمين او حتى وجود مرجعية سياسية متفق عليها، حيث ان الاسلام السياسي منقسم على نفسه في البرامج وآليات العمل وفي موقفه من العمل الوطني، فمن اسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي لا يؤمن بالعمل الوطني او بالنضال السياسي القطري، الى جماعة الاخوان المسلمين التي بلورت اخيرا نوعا من المصالحة ما بين العمل الاسلامي الاممي والعمل الوطني، وما بينهما حركات اسلامية متعددة الاتجاهات والتصورات.

والسؤال الذي يفرض نفسه، هل يمكن تحقيق وحدة الامة بالاطار الاسلامي حيث فشل تحقيقها بالاطار القومي العربي؟وهل يمكن تجاوز الخلافات بل التناقضات بين متطلبات واستحقاقات وآليات العمل الوطني من جهة واستحقاقات وآليات العمل السياسي التي تنتهجها الجماعات الاسلامية؟

للاجابة عن هذين التساؤلين لا بأس من استحضار مقومات وموجبات او مبررات الوحدة في الحالتين ومعوقات تحققها.

لا شك ان مبررات وموجبات الوحدة ما زالت قائمة بل هي اليوم اكثر الحاحا في ظل العولمة التي لا تعير اهتماما للكيانات الصغيرة، فهناك الاحساس بالانتماء المشترك والمصير المشترك، وهناك وحدة الثقافة (موروث ومتخيل ومعاش)، وفشل الدولة القطرية في تحقيق التنمية والحياة الكريمة لمواطنيها هو ايضا دافع للوحدة، وهناك التهديد الاسرائيلي الذي ما زال قائما، بالاضافة الى مقولات صدام الحضارات والحرب الصليبية التي بدات تتصاعد في الولايات المتحدة والغرب عموما. الوحدة اليوم اصبحت مطلبا وضرورة حياتية سواء لاعتبارات ايديولوجية او اقتصادية، وان كانت الدوافع القومية الايديولوجية قد تراجعت فالدوافع الثقافية الاوسع والدوافع الاقتصادية تستحق السعي لتحقيق الوحدة.

ولكن القوى والعوامل المُعيقة لتحقيق الوحدة العربية لم تكن ضد الوحدة لاننا اردناها وحدة قومية وبالتالي ستزول هذه العوائق ان اردناها وحدة اسلامية. ولكن ايضا فان فرص نجاح الوحدة الاسلامية ليست اكثر حضورا مما كانت عليه مع الوحدة القومية العربية، بل التحديات هي اكبر والانتماءات التي عليها تجاوزها اشد رسوخا من ان يزيلها شعار (الاسلام هو الحل).

عديد من القوميين والاسلاميين تناولوا باستفاضة العلاقة بين القومية والاسلام، وغالبية هؤلاء اتفقوا على عدم وجود تناقض حتمي بين الطرفين، ونعتقد بان حالات التصادم التي وقعت بين الطرفين كانت تندرج في اطار الصراع على السلطة اكثر مما كانت صراعا بين ايديولوجيات، فكل من الايديولوجيتين تنتمي لمنظومة مختلفة، الاسلام يمكنه ان يوحد الشعوب عقائديا ولكن من الصعب عليه توحيدهم جغرافيا وسياسيا، ونعتقد بان شعارات الوحدة الاسلامية التي ترفعها بعض الجماعات الاسلامية هي اقرب لمفهوم الاممية الذي رفعته الاحزاب الشيوعية والاشتراكية، ليس من حيث المحتوى الايديولوجي بل من حيث الوظيفة الايديولوجية وهي توحيد وتقارب الشعوب ايديولوجيا، اما توحيدها سياسيا وجغرافيا فالامر يحتاج للدخول في مواجهة مباشرة ليس فقط ضد الانظمة والنخب الحاكمة بل ضد النظام الدولي القائم من قوانين وعلاقات ومنظمات. اما الفكر القومي وحركاته السياسية فيمكنها بل مطلوب منها توحيد ابناء الامة، سياسيا وجغرافيا في اطار دولة قومية، وهذا هو مبرر وجود الفكر القومي وقد انجز الفكر القومي هذه المهمة في اكثر من مكان في العالم الا العالم العربي لاسباب سبق سردها.

المشكلة المطروحة اليوم ليست علاقة القومي بالاسلامي، فالقومي– حركات ونظم– اضعف من ان يواجه المد الاصولي، وهذا لا يعني نهاية الفكر القومي الوحدوي او التخلي عن حلم الوحدة العربية، بل اقرار واقع ان الانظمة القومية وصلت لطريق مسدود والحركة القومية بشكل عام اصابتها حالة من الترهل او الاحباط، وكثير من منتسبيها انخرطوا اما بالعمل الوطني الديمقراطي او تحالفوا مع الاسلام المعتدل. المشكلة اليوم هي علاقة التيار الاسلامي بالقوى الوطنية من علمانية وديمقراطية والتي تشتغل على ثوابت ومرجعيات لا تتفق عليها القوى الاسلامية. لقد تجلى هذا التعارض بل التصادم الدموي احيانا، في الجزائر، مصر، تونس، الاردن، المغرب، وفي فلسطين ولبنان اخيرا. العمل الوطني يعني وجود تحديات ومهام وثوابت وطنية تحتاج لمعالجات وطنية، بمعنى ان القرار بهذه الامور يجب ان يكون قرارا وطنيا لا يخضع لاي مرجعية خارجية حتى وان كانت دينية، فلا يمكن ان تكون وطنيا وقرارك خارج الوطن، وهذا يتطلب (توطين) الجماعات الاسلامية سياسيا لا دينيا، بمعنى ان تصبح الجماعات الاسلامية في كل بلد جزءا من المشروع الوطني لا ان يُلحق المشروع الوطني باجندة الجماعات الاسلامية وخصوصا الاممية منها كجماعة الاخوان المسلمين وتنظيم القاعدة.

واخيرا فاننا لا نعتقد بوجود تناقض حقيقي ما بين العمل من اجل الوطن –الدولة الوطنية– والعمل من اجل القومية والوحدة العربية والعمل من اجل وحدة وترابط الامة الاسلامية عقائديا، والمشكلة هي ترتيب الاولويات وتنسيق المهام حسب خصوصية كل بلد وحسب تحديات كل مرحلة، فمثلا لا يمكن الحديث عن الوحدة العربية فيما اقطار عربية تعيش صراعات وحروب طائفية وعرقية تهدد وحدة نسيجها الاجتماعي والوطني، كما لا يمكن الانتقال لوحدة الامة الاسلامية حول مرجعيات سياسية واجتماعية واقتصادية، فيما لم نتمكن من تحقيق ذلك بين الدول العربية التي تجمعها، بالاضافة الى المرجعية الدينية، وحدة اللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك. لقد حدث التصادم ويمكن ان يحدث ولكن ليس بين انتماءات حقيقية بين هذه الدوائر بل بين نخب توظف هذه الانتماءات من اجل الوصول للسلطة، وفي هذه الحالة تصبح السلطة هي سبب الصدام وليس الانتماءات بحد ذاتها.

* استاذ العلوم السياسية بجامعة الازهر- غزة

العراق مأساة القرنين مسؤولية من؟

عبد الرحمان المرساني*

■ لا يمكن وصف ما يتعرض له الشعب العراقي يوميا من تقتيل وتشريد وابادة باتت منظمة على أيدي ما يعرف «بقوات التحالف» التي أضحت تتخبط في المستنقع العراقي الذي حسبته الولايات المتحدة الأمريكية بعد تدخلها السافر أنه سيكون واحة للديمقراطية ونموذجا يحتذى به لبلدان المنطقة، وقد خيبت كل الوقائع ما طمحت له الادارة الأمريكية أمام ضربات المقاومة، فبعد ان أسقط النظام الذي كان يوصف بالديكتاتورية والقمع دخل العراق مرحلة الفوضى الشاملة الكل يقتل الكل، كما عملت القوات الأمريكية على لعب ورقة الطائفية فمكنت الشيعة من أهم المناصب «السيادية» وفي تشكيل الحكومة وعضوية البرلمان واستثنت من ذلك السنة بغية دخول العراق في حرب أهلية تستعر نارها لتأكل الأخضر واليابس فلا تبقي ولا تذر وتذهب فيها رقاب عديدة ذنبها الوحيد أنها عراقية الهوية والمنشأ والكيان. وعلى هذا الأساس يمكن ان نعتبر ان العراق هو مأساة القرنين العشرين والواحد والعشرين وهذا ليس من باب المبالغة والتشهير بل هو الحقيقة في أجل مظاهرها، الحقيقة المرة التي تفيد بأن ما يعانيه الشعب العراقي اليوم لا يقارن بتاتا بفترة حكم صدام رغم ما قيل عنها من أوصاف ونعوت باتت في ذمة التاريخ، فصدام قد يكون صفى العديد من خصومه بتعلة المحافظة على استقرار النظام وسجن العديدين وعذب الكثيرين ولكن ذلك لا يقارن بما عاناه ويعانيه العراقيون في سجن أبو غريب وفي مخافر الشرطة وما يقترفه مغاوير الداخلية من اعتداء على الأبرياء وتصفيات طالت عائلات بأكملها.

لقد فقد العراقيون الأمن وفقدوا معه الوطن والاستقرار، وهذه ليست مبالغة بل هي حقيقة أكدتها الارقام.

فآخر دراسة يمكن اعتمادها للتدليل على مأساة العراقيين نشرتها صحيفة «ذي لانسيت» الطبية البريطانية يوم الخميس 13 تشرين الاول (أكتوبر) 2006 وقد أجراها أطباء من جامعة (جون هوبكينز) وكلية الطب من جامعة هوبكينز في بغداد بالتعاون مع معهد (ماساشوسيتس) للتكنولوجيا، حيث أكد العديد من الخبراء في هذه المؤسسات الصحية لا سيما الصحة العامة ان عدد المدنيين العراقيين الذين لقوا حتفهم في العراق ما بين شهر اذار (مارس) 2003 وشهر تموز (يوليو) 2006 يقدر بحوالي 655 ألف قتيل أي 2,5 % من مجموع السكان العراقيين والذين يبلغ عددهم 27 مليون نسمة. ووفق هذه الدراسة فان 31 % من هؤلاء القتلى قتلوا على أيدي ما يعرف بقوات التحالف وأغلبهم من المدنيين العزل. ووفق نفس الدراسة بلغ معدل الوفيات في العراق 5,5 من كل ألف نسمة قبل الاحتلال الى 13,3 لكل ألف خلال فترة الاحتلال، وأضاف معدو الدراسة أنه بمقارنة مدة النزاع بالنسبة الى عدد السكان الذين تضرروا خلاله في العراق يجعل من هذه الحرب من أكثر النزاعات دموية وسقوطا للضحايا في القرنين العشرين والواحد والعشرين وهو ما يدلل على ان العراق أصبح فيتنام جديدة. وقد أكدت تقارير أخرى قبل ذلك ان 100 عراقي يقتلون وألفا آخرين يهجرون يوميا من ديارهم وتشير الاحصائيات الى ان عدد العراقيين الذين يتجهون نحو الأردن كلاجئين بلغ في الشهر الماضي (ايلول ـ سبتمبر 2006) مليونين و200 ألف أغلبهم من محافظات ومناطق سنية، فعلى سبيل الذكر لا الحصر فان البصرة سجلت معدلا مرتفعا في تهجير السنة العرب حيث غادرها 90 ألف نسمة أدرجت أسماؤهم مع عناوينهم ودورهم ومناطقهم ضمن سجلات الوقف السني، اضافة الى أهالي بعقوبة والمقدادية والخالص ونواحي بهرز وجلولاء والسعدية ومنصورية الجبل وخان بني سعد، الذين هدمت بيوتهم وتم تفجيرها أمام أعينهم وقد قدرت المنازل المهدومة في هذه المناطق بأكثر من 700 منزل والنسبة قابلة للارتفاع نتيجة استمرار أعمال العنف والتدخلات العشوائية لقوات التحالف والقوات العراقية التي لا ترحم شيخا أو امرأة أو صبيا صغيرا، اضافة الى ضحايا التفجيرات المتكررة والسيارات المفخخة التي باتت الخبز اليومي للعراقيين والغرض من هذه الأعمال تأجيج نار الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة.

انها المأساة في أجل مظاهرها، مأساة بحجم هذا الوطن المعذب ولا أحد يجرؤ على رفع صوته للتدخل لايقاف هذا النزيف.

ببساطة لأن دماء العراقيين في فكر القيمين على الادارة الأمريكية من المحافظين الجدد هي دماء رخيصة وكذا دماء العرب في فلسطين ولبنان وفي سواهما من المناطق من المحيط الى الخليج، هكذا يقع التلاعب بمصير شعب ووطن فتمرر تدريجيا خطط التقسيم تحت غطاء الفدرالية بعد ان أعلن الأكراد رغبتهم الضمنية في الاستقلال والتي من مؤشراتها تنحية علم العراق واستبداله بعلم كردستان وفي ذلك أكثر من معنى، كلها اشارات تدل على ان حل أزمة العراق ما زالت تتطلب الكثير من الوقت والكثير من الصبر حتى يفهم الشيعة والسنة أنهم أبناء دين واحد وأن مصيرهم واحد وأن الدين لله والوطن للجميع وأن المحتل يتربص بهم ويستغل اختلافاتهم المذهبية للايقاع بهم ويشعلها حربا أهلية عندما تستعر أوارها لا يمكن السيطرة عليها أو احتواؤها الا اذا ما حصدت أرواحا كثيرة ويشرد جراءها أعداد متزايدة من العائلات وتهدم منازل...

ان مشاهد الموت التي تطالعنا بها الفضائيات يوميا وعلى مدار الساعة تطلعنا بما لا يدع مجالا للشك على فظاعة الاحتلال واخلاله بأمن المواطن العراقي فماذا سيحصل لو ان مثل هذه الأعداد من القتلى والمشردين والمهجرين حصل في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد آخر؟

ستقام الدنيا والكل سيستنكر ويبادر، كلنا يتذكر ما وقع بعد أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001 وكيف هب العالم بأسره لنصرة الولايات المتحدة في مصابها الجلل والتنديد غير المشروط بهذا العمل فهل ان الدم العربي أصبح رخيصا ومستباحا الى هذه الدرجة؟

وماذا كان سيحصل لو ان المآسي والفظاعات التي ترتكبها القوات الأمريكية في العراق ارتكبها أي نظام آخر صنف ضمن محور الشر وبات من المغضوب عليهم من طرف الادارة الأمريكية وحلفائها؟

الأكيد أنه ستحشد له الحشود العسكرية وتقام له التحالفات لاسقاطه بعد فرض عقوبات مجحفة عليه من قبل مجلس الأمن. ان ما يحدث اليوم بدارفور من أرض السودان لهو دليل قاطع على سياسة الكيل بمكيالين التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها البلدان الأوروبية، فحقوق الانسان في هذا الاقليم يجب ان تصان ويجب على الحكومة السودانية ان تخضع للاملاءات الغربية أما حقوق الانسان في العراق وفلسطين ولبنان فهي مسألة ثانية تماما تتداخل فيها مصالح أمريكا في المنطقة بأمن اسرائيل، وأمام هذين الهدفين الاستراتيجيين لا يهم ان أبيدت مدن أو سحق أطفال وعذب شيوخ أو هدمت منازل ما دام الهدف هو اعادة تشكيل المنطقة من جديد ونشر الديمقراطية في صفوف من نعتوا بالهمجيين من العرب والمسلمين. انها الفوضى الخلاقة كما وصفتها وزيرة الخارجية الأمريكية بمعنى ان يموت الآلاف وتشرد عائلات وتنتهك حرمات في سبيل نشر ديمقراطية زائفة تنصب من خلالها الادارة الأمريكية حكومات شبيهة بالدمى التي تتحرك ضمن مسرح ضيق ولا تكتسب أي مشروعية تجعلها مرجعا للجميع، فتكون السلطة هكذا حكرا على عصابات المال ومافيا المصالح والفساد.

ان الدعاية الاستعمارية تبرز ما تريد وتخفي ما تريد وفق ما يخدم مصالحها، لذا فلا يختلف اثنان في ان المأساة العراقية هي كارثة العصر بكل المقاييس، ورغم كل ذلك لا تجد من يناقشها أو يطرح الحلول الناجعة للخروج منها فالمجتمع الدولي مهتم هذه الأيام بالملف النووي الايراني وبالقنبلة النووية التي توصلت كوريا الشمالية الى صنعها وبالأحداث الجارية في دارفور وضمان أمن اسرائيل الدائم في الجهة الشمالية، من خلال التخطيط لنزع سلاح حزب الله وتصفية المقاومة الفلسطينية عبر اسقاط حكومة حماس ودعم الحكومات (المعتدلة) في الشرق الأوسط وانتخاب الأمين العام للأمم المتحدة.

أما أنهر الدم التي لا تتوقف عن السيلان في العراق وفي فلسطين فلا أحد يضعها ضمن أولويات جداول الأعمال الدولية لأن القوى الامبريالية وعبر ترسانتها الاعلامية الدعائية رسخت في العقول فكرة ان الدم العربي والمسلم ليست له أي قيمة على الاطلاق وبالتالي فهو مباح على عكس دماء الأجناس الأخرى المصانة.

لذا لا بد من تحرك كل القوى الفاعلة والضمائر الحية المؤمنة بحقوق الانسان مهما كان انتماؤها العرقي أو الديني أو الاثني لوضع حد للنزيف العراقي، وهي في رأيي مهمة كل القوى المناهضة للاستعمار والامبريالية.

* كاتب من تونس

غموض نووي

اماني عواد*

■ لا تقرّ اسرائيل رسمياً ولا تنفي امتلاكها برنامجاً نووياً، فسياسة الغموض النووي التي اعتمدتها لعقود شكّلت درعَ حماية كافياً لتطوير تقنيتها في هذا المجال، أمّا وكالة الطاقة النووية الاسرائيلية: فميزانيتها سرية ومنشآتها سرية وموظفوها يتعرضون لاقسى العقوبات اذا ادلوا بمعلومات عن طبيعة عملهم، وخير دليل على الحظر المفروض على عمل الخبراء في هذا المجال الثمنُ الباهظُ الذي دفعه التقني النووي (مردخاي فعنونو)، حين نشرت «صنداي تايمز» اللندنية مقالاً عام 1986 قدم فيه معلومات وصوراً بيانية عن البرنامج النووي الاسرائيلي، اذ قال حينها: ان اسرائيل انتجت من البلوتونيوم منذ عام 1964 ما يكفي لصنع مئة قنبلة نووية، محذراً من ان حادثة تشيرنوبل قد تتكرر في اي مكان من العالم بما في ذلك ديمونة!

وتشير المعلومات المتوفرة عن المشروع النووي الاسرائيلي من مصادر عربية الى ان لدى اسرائيل ترسانة كبيرة تجعلها تتبادل الموقع الخامس والسادس مع الصين، فهي تمتلك بحسب (الخبير النووي المصري الدكتور فوزي حماد) ما بين 300 ـ 400 قنبلة نووية اضافة لصواريخ حاملة لرؤوس نووية بعيدة المدى (200 كيلومتر)، كما ان لديها كل انواع القنابل الهيدروجينية والنيترونية، دون ان ننسى هجرة المئات من العلماء النوويين الروس الى اسرائيل بعد انتهاء الحرب الباردة..

ترفض اسرائيل الانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووي بل وترفض اجراء اي نقاش حول تقنيتها النووية قبل حصولها على ضمانات سياسية وامنية ليست باقل من انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتطبيع كامل للعلاقات معها، مع اعطائها الاولوية للتفاوض على الاسلحة التقليدية والجيوش النظامية قبل الحديث عن اسلحة الدمار الشامل، مع ضمان احتفاظها بقدرات تسليحية كبيرة لتوفير سلامتها الاقليمية: ففي بداية عام 1966 كان لدى اسرائيل كميات كافية من البلوتونيوم لتطوير سلاحها النووي، وقد امر رئيس الوزراء الاسرائيلي حينها (ليفي اشكول) بوضع هذا الخيار في المواجهة العسكرية مع العرب عام 1967 اذا ما دعت الحاجة. وبعد ذلك بقيت القوة النووية الاسرائيلية ورقة يشهرها المسؤولون الاسرائيليون متى شاؤوا للحصول على تنازلات من العرب ولتوسيع هامش المناورات السياسية، ففي عام 1998 اعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق (شمعون بيريز) بتطوير اسرائيل سلاحاً نووياً لضمان تنفيذ اتفاقية اوسلو! اما (اريئيل شارون) فرفض طرح القضية من اساسها ما دامت عملية السلام مع الفلسطينيين تراوح مكانها!!

ومما لا شك فيه ان النشاط النووي الاسرائيلي الذي يتم في اطار من السرية المغلقة، ما كان له ان يستمر دون توفير الغطاء من الولايات المتحدة التي تولت تعزيز تلك القدرات بعد ان تكفلت فرنسا ببناء مفاعل ديمونة عام 1963 بموجب اتفاق مع اسرائيل عام 1957، وحتى يومنا هذا لا تزال واشنطن تتبنى ذلك الموقف الداعم للتفوق العسكري الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط: حيث صرح وزير دفاعها (دونالد رامسفيلد) اكثر من مرة بان اسرائيل دولة صغيرة، لها الحق بامتلاك سلاح نووي حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها، اما مبررات هذا الموقف فيمكن ارجاعها الى اهمية احتفاظ اسرائيل الحليف الاستراتيجي الاول للولايات المتحدة بقوة نوعية تستخدمها للضغط على الدول العربية لضمان الحفاظ على مصالحها ودورها في المنطقة، دون ان ننسى قوة وتاثير اللوبي الصهيوني على مواقع صنع القرار في الولايات المتحدة، حيث لعب دوراً فعالاً في اسقاط اسم اسرائيل (كقوة نووية) من تقارير الاستخبارات الامريكية التي تقدمها للكونغرس عن الدول التي تطور اسلحة الدمار الشامل، وهذا ما يفسر غض الطرف الامريكي عن ترسانة اسرائيل النووية التي تشكل تهديداً حقيقياً للمنطق